

Distr.
GENERAL

A/51/384
20 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٦ (هـ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: المستوطنات البشرية

تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية (الموئل الثاني)

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥، الذي دعت الجمعية العامة فيه الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى الجمعية في دورتها الحادية والخمسين عن تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). ويستند التقرير إلى الوثائق الناشئة عن المؤتمر - إعلان اسطنبول للمستوطنات البشرية، وجدول أعمال المؤتمر، والتزامات الفئات الرئيسية وخطط العمل الوطنية، والدراسات الاستعراضية الرئيسية للظروف والاتجاهات - ذات الصلة باستراتيجيات العمل الوطنية والدولية، وبأدوار ومسؤوليات مختلف الشركاء في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة.

ويعرف جدول أعمال المؤتمر، الذي اعتمد بتوافق الآراء في الموئل الثاني في اسطنبول، بأن إحراز تقدم في إيجاد المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة سيتوقف في نهاية المطاف على التعبئة الكاملة للمجتمع المدني. وسيجري تنفيذه بصورة عامة على الصعيد المحلي ويجب أن يشمل مجموعة متنوعة من الشركاء. وبناء على ذلك، يقترح جدول أعمال المؤتمر استراتيجيات تؤكد على تمكين الناس وبناء مؤسسات تشاركية فعالة، لا سيما على الصعيد المحلي. ومن الأولويات العليا المتواخدة لمنظومة الأمم المتحدة مساعدة الحكومات الوطنية وشركائها على جميع الأصعدة لبلوغ هذه الأهداف الاستراتيجية.

ونظراً لأن منظومة الأمم المتحدة تؤدي دوراً داعماً أو تيسيراً، في الغالب، في تنمية المأوى والمستوطنات، فسيلزم زيادة توضيح الأولويات الوطنية والمحلية للمساعدة قبل أن يتتسنى تحديد الطابع الفني لمتابعة الأمم المتحدة للموئل الثاني تحديداً كاملاً. وفي الوقت نفسه، قدمت ١٢٤ بلداً، أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر، تقارير وطنية وتضمنت ١٠٠ من هذه التقارير خطط عمل وطنية خمسية أجملت فيها الأولويات للمساعدة. وقد استخدم ملخص لاحتياجات كما عُبر عنها في تلك الخطط للمساعدة على تركيز التوصيات الأولية في هذا التقرير. (انظر مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها تقرير الأمين العام بشأن التقارير الوطنية وخطط العمل الوطنية (A/CONF.165/CRP.5)، مقدمة إلى المؤتمر، في إسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦). وتمثل مواصلة عمليات التخطيط الوطنية، التي يجب أن تربط بها الأولويات للإجراءات الوطنية والمساعدة الدولية، أحد المتطلبات الأساسية للتنفيذ والمتابعة على نحو فعال.

ومن الخصائص الرئيسية للموئل الثاني طريقة في الأخذ بآليات مبتكرة لصياغة مجموعة من الشراكات الجديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات التي تمثل المجتمع المدني. وقد عمدت اللجان الوطنية، بتشجيع أمانة الموئل الثاني، إلى إدراج ممثلي السلطات المحلية والفئات الرئيسية الأخرى بين أعضائها. وفي جميع أنحاء العالم، قام الشركاء المحليون والوطنيون والإقليميون والعالميون برعاية حلقات عمل ومؤتمرات واجتماعات موائد مستديرة وغيرها من الحوارات بشأن قضايا المستوطنات البشرية، والمشاركة فيها. وفي المؤتمر نفسه، استخدمت مجموعة من "الأنشطة المتوازية" لبلورة مواقف السلطات المحلية ومختلف الفئات حول القضايا التي تناقلها الوفود الوطنية فيما يتصل بوضع جدول أعمال الموئل في اللجنة الأولى. وعرضت هذه المواقف، التي تبيّن التزامات واستراتيجيات الشركاء بتنفيذ جدول أعمال الموئل، بعد ذلك على اللجنة الثانية للمؤتمر في جلسات الاستماع التي عقدتها. وقد أدخلت جلسات الاستماع هذه، بالمساعدة على تعريف المصالح والقدرات والأدوار المحتملة لمختلف فئات الشركاء، علاقات جديدة في معادلة تنمية المستوطنات البشرية والمأوى، على كلا الصعيدين الوطني والدولي، يجب الآن أن تساعد منظومة الأمم المتحدة في زيادة تطويرها بحملة أمور منها أن تصبح هي نفسها أكثر منهجة في الترويج للعمليات التشاركية، وأشمل في نهجها إزاء مشاكل المستوطنات البشرية، وأكثر شمولاً في أنشطتها.

ويسعى هذا التقرير إلى أن يعرف، على أساس التوصيات الناشئة عن المؤتمر، الترتيبات المؤسسية والأنشطة الفنية وآليات التنسيق التي ينبغي أن تمكن منظومة الأمم المتحدة من الاستجابة بفعالية لنتائج الموئل الثاني.

وكما جاء في الفقرة ١٥ من إعلان اسطنبول للمستوطنات البشرية:

"إن هذا المؤتمر المعقود في اسطنبول يمثل حقبة جديدة من التعاون، حقبة تقوم على ثقافة التضامن. وفي الوقت الذي نخطو فيه إلى القرن الحادي والعشرين، فإننا نطرح رؤية إيجابية للمستوطنات البشرية المستدامة، وإحساساً بالأمل في مستقبلنا المشترك، ونوجه نداء من أجل المشاركة في مواجهة تحد هام وله قيمته حقا، وهو التحدي المتمثل في أن نقيم معاً عالماً يستطيع كل شخص فيه أن يعيش في بيت آمن، وأن يطمئن إلى أن أمامه حياة لائقية من الكرامة والصحة والأمن والسعادة والأمل"."

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٤-١	مقدمة - أولاً
٦	١٦-٥	نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) - ثانياً
٦	٩-٦	إعلان إسطنبول للمستوطنات البشرية - ألف
٧	١٤-١٠	جدول أعمال المؤئل - باء
٩	١٦-١٥	توقعات الشركاء - جيم
١٠	٤٦-٤٧	التنفيذ والمتابعة - ثالثاً
١٠	٢٣-٢٨	المستوى الوطني - ألف
١١	٢٥-٢٤	الصعيد الإقليمي/دون الإقليمي - باء
١٢	٤٤-٤٦	على الصعيد الدولي - جيم
١٢	٢٨	١- الجمعية العامة
١٣	٣٠-٣٩	٢- المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٣	٣١	٣- لجنة المستوطنات البشرية
١٤	٣٤-٣٢	٤- الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٥	٤٠-٣٥	٥- مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
١٧	٤٤-٤١	٦- ترتيبات الأمانة العامة للأمم المتحدة
١٨	٤٦-٤٥	دال - إشراك السلطات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص
١٨	٤٧	رابعاً - الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة
٢١		المرفق - مجالات التعاون بين المؤئل وعناصر منظومة الأمم المتحدة

أولاً - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٠/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وهي تشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور بيئة معيشة الناس ويسىء الحاجة إلى اهتمام دولي منسق بذلك، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في عام ١٩٩٦ وإنشاء لجنة تحضيرية للمؤتمر وطلبت إلى الأمين العام إنشاء أمانة مخصصة للمؤتمر. وفي قرارها ١٠٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وبعد أن نظرت الجمعية العامة في تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر عن دورتها الموضوعية الثانية^(١)، جنباً إلى جنب مع تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر (A/50/519)، دعت الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمر من جانب مؤسسات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك دور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في تلك العملية. وقد أعد هذا التقرير عملاً بتلك الدعوة.

٢ - ويعني توقيت عقد الموئل الثاني في إسطنبول، تركيا، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أن المؤتمر أصبح آخر مؤتمر في سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة التي تتناول قضايا عالمية ذات أهمية خاصة لرفاه البشرية، تتراوح من الاستدامة البيئية وحقوق الإنسان وآثار الكوارث، إلى رفاه الأطفال، وزيادة السكان، والتنمية الاجتماعية، والنهوض بالمرأة، والتجارة والتنمية. وقد ثبتت القيمة البالغة لهذه السلسة من المؤتمرات العالمية في إزكاء الوعي بالأوضاع البشرية والبيئية في جميع أنحاء العالم وفي حضern الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي على العمل من أجل تحسين هذه الأوضاع.

٣ - وقد اعترفت الجمعية العامة، بتقريرها عقد مؤتمر للمستوطنات البشرية، بالمبادرات القائل بأنه تكمن في مستوطناتنا - مدننا وبلداتنا وقرانا - العديد من القضايا ذات الأهمية المشتركة كي يعم رفاه البشرية. فالناس يتعلمون في مستوطناتهم العيش معاً في سلام وتضامن وتصبح فيها مجموعة المشاكل التي تبدو متفردة متربطة اجتماعياً وسياسياً. وهكذا ستتحقق في المستوطنات العديد من المبادئ والالتزامات والخطط والبرامج الناجمة عن مختلف المؤتمرات العالمية التي عقدت في العقد الماضي. ومن ثم شكّل الموئل الثاني، من هذا المنطلق، تحدياً أمام الدول الأعضاء لتعزيز ترجمة العديد من بيانات المبادئ والالتزامات التي صدرت في مختلف المؤتمرات العالمية إلى إجراءات منسقة. ويوضح عن هذا التحدي في جدول أعمال الموئل^(٢) (الذي يجسد الغايات والمبادئ، والالتزامات، وخطة العمل العالمية التي اعتمدتها المؤتمر) الذي يتناول بناء القدرات والتنمية المؤسسية والتعاون الدولي والتنفيذ والمتابعة.

٤ - والرسالة الرئيسية التي انبثقت عن الموئل الثاني هي فرضية أنه يمكن إيجاد حل لمصروف مشاكل التنمية البشرية عن طريق الالتزام المدني والمشاركة الشعبية والتضامن والشراكة؛ والقيادة التي تستوحى الجماهير؛ وتوليد ونقل وتطبيق المعارف والخبرات الفنية؛ وتعبة الموارد المتاحة على جميع المستويات وإدارتها بفعالية. وهي تصبح الأمم المتحدة عنصراً فعالاً في الكفاح من أجل تحسين حياة الشعب وبيئة

المعيشة، يجب أن تصبح هي نفسها منظومة أقوى وأكثر انفتاحا حتى تصبح مثلا لاللتزام بتحقيق هذه الأهداف نفسها.

ثانيا - نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

٥ - تتجسد النتائج الموضوعية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في وثيقتين رئيسيتين اعتمد هما المؤتمر هما: (أ) إعلان اسطنبول للمستوطنات البشرية^(٣) و (ب) جدول أعمال المؤئل، ويشمل الغايات والمبادئ والالتزامات وخطة العمل العالمية.

ألف - إعلان اسطنبول للمستوطنات البشرية

٦ - إعلان اسطنبول للمستوطنات البشرية، الذي اعتمد بتوافق الآراء في المؤئل الثاني، وثيقة مقتضبة تتكون من ١٥ فقرة تعبّر عن الالتزام السياسي من جانب رؤساء الدول أو الحكومات والوفود المشاركين في المؤتمر بتنفيذ جدول أعمال المؤئل. وعلى الرغم من أن الجمعية العامة لم تقدم، في قرارها ١٨٠/٤٧ ولاية محددة بأن تكون هذه الوثيقة من نوافذ المؤئل الثاني، ارتأت الوفود أن هذه الوثيقة لازمة لتتيح (أ) بياناً فصيحاً وإن كان بسيطاً بشأن غايات المؤئل الثاني وبشأن نتائجه و (ب) دعوة للعمل على أعلى مستوى سياسي لتنفيذ جدول أعمال المؤئل.

٧ - ويعرف إعلان اسطنبول بالدور الإيجابي الذي تؤديه المستوطنات البشرية والتحديات الرئيسية أمام استدامتها. وفي حين يعترف إعلان اسطنبول بانتشار القضايا والمشاكل المتصلة بالمستوطنات البشرية على الصعيد العالمي، فهو يدرك أن تباين السياق من بلد إلى بلد يدعو إلى التنفيذ الوطني والم المحلي لجدول أعمال المؤئل. وهو يراعي احتياجات الفئات الضعيفة والمحرومة ويعيد تأكيد أمور في جملتها الالتزام "بإعمال الحق في المسكن الملائم على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية إعمالاً تماماً ومتدرجًا". ويورد إعلان اسطنبول التزام الدول الأعضاء بتحسين نوعية بيئة المعيشة عن طريق تعزيز مجموعة من الأهداف من بينها أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، والوقاية من التلوث، واحترام قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل.

٨ - ويؤيد إعلان اسطنبول بقوة استراتيجية التمكين الواردة في جدول أعمال المؤئل ومبادئ الشراكة والمشاركة باعتبارها "النهج الأكثر ديمقراطية وفعالية" لتنفيذها. ويعقد التزاماً بالأخذ باللامركزية وبناء القدرات، مع الحفاظ على الشفافية والمساءلة والاستجابة لاحتياجات الناس، لا سيما على الصعيد المحلي. وفي النهاية يكرر إعلان اسطنبول تأكيد الالتزامات المالية المعلنة في مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة ويطلب تعزيز دور ومهام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، "أخذًا في الاعتبار ضرورة أن يركز المركز على أهداف محددة تحديداً جيداً ودقيقة في تطويرها".

٩ - إن إعلان اسطنبول بيان قوي بالسياسة فيما بين الدول مؤداته أن المبادئ والالتزامات والأهداف والإجراءات المنسدة في جدول أعمال المؤئل أولويات فورية للمجتمع الدولي. وهو من ثم يوفر رحمة جديدة لدفع جدول أعمال التنمية إلى الأمام بشعور متجدد بطابع الاستعجال الذي يتسم به هذا الأمر.

باء - جدول أعمال المؤئل

١٠ - يجدر بالذكر أنه استجابة لمجموعة هائلة من مشاكل المستوطنات البشرية العالمية التي تدعى إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لعلاجها، قررت الجمعية العامة، حينما قررت عقد المؤئل الثاني، أيضاً أن يكون أحد أهداف المؤتمر الرئيسية اعتماد بيان عام بالمبادئ والالتزامات وصياغة "خطة عمل عالمية ذات صلة بذلك قادرة على توجيه الجهود الوطنية والدولية حتى نهاية العقدين الأوليين من القرن القادم" (قرار الجمعية العامة ٤٧/١٨٠، الفقرة ٢ (ب)). وبعد عملية الإعداد والتداول والتفاوض التي استغرقت عامين، اعتمد المؤئل الثاني، وفاء بولايته، مجموعة من الغايات والمبادئ والالتزامات وخطة عمل عالمية، على أساس استراتيجيات متراقبة للتنفيذ، تشكل جمعيها معاً، بالعبارة التي أطلقها المؤتمر، جدول أعمال المؤئل.

١١ - ويشير جدول أعمال المؤئل إلى أن المستوطنات البشرية قوة شديدة للتنمية البشرية ومصدر العديد من المشاكل على السواء. وبعد أن أورد جدول أعمال المؤئل، في عدد من المبادئ والالتزامات، مبادئ توجيهية لجعل المستوطنات أكثر صحة وأمناً وإنسانية واستدامة، اقترح بعد ذلك مجموعة شاملة من الأهداف والإجراءات، على أساس موضوعين هما: (أ) المأوى الملائم للجميع و (ب) تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر. وأوضح جدول أعمال المؤئل مضمون هذين الموضوعين بأن اقترح استراتيجيتين أساسيتين للتنفيذ هما: (أ) التمكين والمشاركة و(ب) بناء القدرات وتنمية المؤسسات.

١٢ - وتشمل استراتيجية التمكين والمشاركة المبينة في جدول أعمال المؤئل، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) زيادة مشاركة المرأة والرجل؛

(ب) خلق المزيد من الشراكات الفعالة؛

(ج) زيادة التجاوب مع احتياجات المجتمع المحلي؛

(د) بث شعور قوي بالخدمة العامة لدى زعماء القطاع العام/الخاص؛

(هـ) تحسين مهارات القيادة على جميع المستويات؛

- (و) جعل المؤسسات خاضعة للمساءلة ومفتوحة وشفافة;
- (ز) بناء القدرة التقنية في الحكومة;
- (ح) تعبئة موارد مالية كافية;
- (ط) إزالة الحواجز أمام التنمية البشرية;
- (ي) تحقيق محو الأمية العام ومواصلة التعليم العام;
- (ك) كفالة إمكانية الحصول على معلومات دقيقة وذات أهمية;
- (ل) كفالة الاتساق والتنسيق عن طريق اعتماد سياسات مناسبة.
- ١٣ - وتعالج هذه المواضيع في الفصل الرابع، الفرع دال، من جدول أعمال المؤئل حيث تقترح أهداف وإجراءات لما يلي:
- (أ) تطبيق اللامركزية وتقوية السلطات المحلية واتحاداتها;
- (ب) المشاركة الشعبية والالتزام المدنى;
- (ج) إدارة المستوطنات البشرية;
- (د) تخطيط وإدارة المناطق المتروبولية;
- (ه) تعزيز الموارد المالية والوسائل الاقتصادية المحلية;

(و) المعلومات والاتصالات.

١٤ - ويعتزم من الإجراءات المقترحة في إطار هذه الفروع المساعدة على توليد "رأس مال مؤسسي" للتنفيذ الوطني والم المحلي لجدول أعمال المؤهل. وهي تهدف إلى إنشاء وتعزيز أمور من بينها نظم التدريب، ونظم معلومات الإدارة، وقدرات البحث والتحليل، والأطر القانونية وأطر السياسات، والعمليات التشارافية والمشاركة، وشبكات الاتصالات وعمليات التخطيط التي تسهم في الحكم الفعال. وتعزيز هذه النظم من "الأولويات الأولى" لجدول الأعمال التي يجب إيلاء الأولوية لها على جميع المستويات. وتعكس الأولويات، كما هي مبينة في جدول أعمال المؤهل، بدورها، التركيز على بناء القدرات والمتابعة في خطط العمل الوطنية التي قدمتها الحكومات (كما يرد أدناه).

جيم - توقعات الشركاء

١٥ - من المبتكرات الرئيسية للمؤهل الثاني طريقته في تعزيز شراكات جديدة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وقد أدرجت اللجان الوطنية بين أعضائها ممثلي السلطات المحلية والفتات الرئيسية في الأعمال التحضيرية الوطنية. وعملت السلطات المحلية والفتات الرئيسية وممثلوهم، في شراكة مع أمانة المؤهل الثاني، طوال العملية التحضيرية لصياغة مواقف تقوم على التوافق في الآراء بشأن سياسة المستوطنات البشرية ولتحديد أدوارها ومسؤولياتها في المساعدة على إنشاء مستوطنات بشرية مستدامة. ووفرت اللجنة الثانية للمؤتمر موقعاً عرضاً فيه كل فئة من الفئات الرئيسية موقفها وتوقعاتها.

١٦ - ويمكن تلخيص التوقعات الرئيسية لهؤلاء الشركاء، كما عرضت في اللجنة الثانية، على النحو التالي:
(أ) المؤسسات الخاصة وتتوقع من الأمم المتحدة أن تعزز المشاورات معها: وقد أنشئت فرق عمل لزيادة تحديد المهام المشتركة؛ (ب) والسلطات المحلية وتتوقع أن تؤدي دوراً أكبر في مقررات السياسات في بلدانها؛ وقد طلبت صياغة تحالف استراتيجي بين أمانة رابطاتها، التي ستنشأ هذا العام، والأمم المتحدة، فضلاً عن تعزيز المركز الذي سيمتّن لها في لجنة المستوطنات البشرية؛ (ج) والأكاديميات العلمية والفتات المهنية وأكّدت ضرورة مراجعة الأفكار المتعلقة بموضوع التخطيط في البحث الأكاديمي وفي متطلبات التخرج؛ وهي تتوقع توسيع استخدام البحث الأكاديمي في تنفيذ جدول أعمال المؤهل؛ (د) وقيادات الأعمال التجارية ويتوقعون زيادة المسؤولية الاجتماعية التي سيتحملها القطاع الخاص؛ وطلبوا أن يشكل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) فرقة عمل لتوفير معلومات للشركات وأعضاء مجتمع الأعمال التجارية الذين يرغبون في مواصلة شراكات عامة - خاصة؛ (هـ) والبرلمانيون وتعهدوا بموقف استباقي أكثر إزاء المستوطنات البشرية وأكّدوا أهمية الشركات وزيادة فعالية إشراك المجتمع المحلي؛ (و) والنقابات وتتوقع تعزيز علاقتها مع السلطات الحكومية والمحلية والقطاع الخاص وطلبت توجيهه الموارد من الأغراض العسكرية للأغراض الاجتماعية؛ (ز) المنظمات غير الحكومية وتتوقع أن تستمر وتعزز عملية الحوار، التي ييسرها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل)؛ (ح) ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتتوقع

أن يستمر جهد التعاون المشترك بين الوكالات الذي بذل أثناء عملية المؤتمر، وأن يتعرز لتنفيذ جدول أعمال المؤهل.

ثالثا - التنفيذ والمتابعة

١٧ - أجملت الاستراتيجيات الدولية للتعاون والتنسيق في الفرع الرابع، الفصل هاء، من جدول أعمال المؤهل. وتشمل الأهداف والأنشطة الاستراتيجية الرئيسية المعروضة في ذلك الفرع تهيئة بيئه تمكين دولية؛ وقضايا المالية الدولية والدين الخارجي والتجارة؛ وتعزيز نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات؛ وتوفير الدعم للتعاون التقني والمؤسسي. وتعالج في الفصل الرابع، الفرع واو، الترتيبات المؤسسية والمسؤوليات الجديدة والآليات التنسيق، في المقام الأول داخل منظومة الأمم المتحدة، لتنفيذ هذه الاستراتيجيات. واعترافاً بأن عملية إعادة تنظيم وتشييظ منظومة الأمم المتحدة تجري في الوقت الراهن، اعتمد جدول أعمال المؤهل نهج مهام لأنشطة المتابعة وذلك بتحديد مهام حرجية للسياسات والعمليات والدعوة إلى تنفيذها عن طريق أنساب كيان داخل هيأكل منظومة الأمم المتحدة الحالية.

ألف - المستوى الوطني

١٨ - جاء في الفقرة ٢١٣ من جدول أعمال المؤهل أنه: "تقع على عاتق الحكومات المسؤولية الأولى عن تنفيذ جدول أعمال المؤهل. وينبغي للحكومات بوصفها شريكة ممكّنة إنشاء وتعزيز شراكات فعالة مع النساء، والشباب، والمسنين، والمعوقين، والفئات الضعيفة والجماعات المحرومة، والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية في كل بلد". ويبين كذلك أنه "ينبغي إنشاء آليات وطنية أو تحسيتها، عند الاقتضاء، من أجل تنسيق الإجراءات المتخذة على جميع الصعد الحكومية ذات الصلة التي لها تأثير على المستوطنات البشرية وتقدير هذا التأثير قبل اتخاذ الإجراءات الحكومية".

١٩ - وفي الأعمال التحضيرية للمؤهل الثاني، طلبت الجمعية العامة واللجنة التحضيرية للمؤتمر القيام بعملية تشاركية واسعة القاعدة على الصعيد الوطني من أجل تحديد الأولويات للإجراءات الوطنية والدولية. وبناء على ذلك تُعد خطط عمل وطنية تقوم على أساس استراتيجية للتمكين، وتعالج مسائل تنمية المستوطنات البشرية بالمشاركة الكاملة لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة ودعمها. وتأكد التقارير الوطنية وعددها ١٢٤ تقريراً التي تلقتها أمانة المؤهل الثاني أن عمليات التخطيط الوطنية تتقييد بصورة عامة بهذا النطح، بإشراك ممثلي الوزارات الوطنية والمنظمات العامة وشبكة الحكومية والسلطات المحلية والأوساط العلمية والأكاديمية والمنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية والقطاع الخاص. وكجزء من العملية الاستشارية، عقدت العديد من حلقات العمل والندوات والاجتماعات في جميع أنحاء العالم على الصعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وتعكس التقارير الوطنية تنوع وخصوصية هذه المشاورات

(انظر مذكرة الأمانة العامة التي تحيل بها تقرير الأمين العام بشأن التقارير الوطنية وخطط العمل الوطنية
.(A/CONF.165/CRP.5)

٢٠ - وتتضمن معظم خطط العمل الوطنية معلومات عن أوضاع المستوطنات البشرية الوطنية واتجاهاتها
فضلاً عن معلومات بشأن إجراءات مقتربة في مجالات مواضيعية لتوفير المؤهل الملائم للجمع
والمستوطنات البشرية المستدامة. ومن مجالات المواضيع الأخرى التي تعالج في معظم الخطط الوطنية الحد
من الفقر، وتحقيق لا مركزية الحكم وإدارة الحضر، والتأهيل للكوارث والإبلاغ من الكوارث بعد وقوعها،
وترتيبات المتابعة.

٢١ - وسيتمثل نشاط المتابعة الرئيسي للمؤهل الثاني، على الصعيد الوطني، في تنفيذ وزيادة تطوير
خطط العمل الوطنية هذه. ونظراً لأن منظومة الأمم المتحدة تؤدي دوراً يغلب عليه طابع الدعم والتيسير
في تنمية المأوى والمستوطنات، فسيترشد المحتوى الموضوعي لمتابعة منظومة الأمم المتحدة للمؤهل
الثاني بالأولويات الوطنية والمحلية للمساعدة، كما هي مجملة في التقارير الوطنية وكما وضعتها بمزيد من
التفصيل الآليات الوطنية التي أوصى بها في جدول أعمال المؤهل. وقد تضمن مائة تقرير وطني من مجموع
١٢٤ تقريراً خططاً عمل وطنية خمسية أجملت فيها أولويات للمساعدة. وسيستند تصميم وتنفيذ سياسات
وبرامج التعاون التقني الدولي، مثل ما يتصل منها بالتمكين وبناء القدرات والتطوير المؤسسي، إلى هذه
الأولويات الوطنية.

٢٢ - وعلى أساس تحليل للخطط الوطنية الموجودة، يرجح أن يتركز أكبر طلب للمساعدة والتعاون
التقنيين في متابعة المؤهل الثاني، على التطوير المؤسسي وبناء القدرات والتيسير/التمكين، مع التشديد على
العناصر التالية من الحكم الفعال للمستوطنات البشرية المستدامة: الأطر القانونية والهيكلية المؤسسية،
والعمليات الاستشارية والمشاركة، وتطوير البحث والسياسات، وعمليات التخطيط، ونظم الإدارة، وطرق
التمويل، ونظم التدريب، ونظم المعلومات، وشبكات الاتصالات، وعمليات نقل التكنولوجيا.

٢٣ - وبُعالج أدناه بمزيد من التفصيل التعاون التقني الذي ستقدمه الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها
منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني.

باء - الصعيد الإقليمي/دون إقليمي

٢٤ - جاء في الفقرة ٢٢١ من جدول أعمال المؤهل أنه "ينبغي للجان الإقليمية أن تقوم، في إطار ولايتها،
وبالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمصارف الإقليمية، بالنظر في عقد اجتماعات رفيعة
المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤهل الثاني، وتبادل الآراء بشأن خبرات كل منها، ولا
سيما فيما يتعلق بأفضل الممارسات، واعتماد التدابير المناسبة. ويمكن أن تشمل هذه الاجتماعات، عند
الاقتضاء، مشاركة المؤسسات المالية والتقنية الرئيسية. وينبغي أن تقدم اللجان الإقليمية تقارير إلى

المجلس (الاقتصادي والاجتماعي) عن نتائج هذه الاجتماعات". ويبين جدول أعمال المؤئذن أيضا، في الفقرة ٢١٣ أنه "قد ترحب الحكومات في تنسيق عملية تنفيذ خطط عملها الوطنية عن طريق تعزيز التعاون والشراكات مع منظمات دون إقليمية وإقليمية دولية، منها، منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، التي تؤدي دورا هاما جدا في عدد من البلدان".

٢٥ - ويعكس التشديد على دور اللجان الإقليمية في أحكام جدول أعمال المؤئذن الوارددة أعلاه الاختلافات الحرجية الموجودة فيما بين أقاليم العالم فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية. وللجان الإقليمية مكانتها في رصد ودعم أنشطة تنمية المستوطنات البشرية المستدامة ذات الصلة بسياق محدد لكل إقليم وممارسة دور تنسيقي وإدماجي في تعزيز تنفيذ جدول أعمال المؤئذن على الصعيد الإقليمي. ومن المسؤوليات الرئيسية للجان الإقليمية توفير خدمات استشارية وتعزيز الشبكات الإقليمية التي قد تقوم الدول الأعضاء عن طريقها بتبادل الخبرات والمعلومات، وتنسيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالمستوطنات - ولا سيما ما يؤثر منها تأثيرا حرجا عابرا للحدود على أمور في جملتها الهجرة والمناطق الساحلية المتناقضة، وأحواض الأنهر والنظام الإيكولوجية، ومستجمعات المياه، وإدارة التلوث والفضلات.

جيم - على الصعيد الدولي

٢٦ - جاء في الفقرة ٢١٤ من جدول أعمال المؤئذن أنه "ستظل الجهات الفاعلة الرئيسية الحكومية الدولية على الصعيد العالمي المعنية بتنفيذ ومتابعة جدول أعمال المؤئذن هي الدول كافة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة لجنة المستوطنات البشرية، وفقا لولايتها ودورها كما هما محددان في قرار الجمعية العامة رقم ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ وفي جميع القرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة".

٢٧ - ويلاحظ في الفقرة ٢١٥ من جدول أعمال المؤئذن أنه "ينبغي لجميع الدول أن تبذل جهودا متضادرة من أجل تنفيذ جدول أعمال المؤئذن من خلال التعاون الثنائي ودون إقليمي والإقليمي والدولي وكذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز". وتتضمن الفقرات التالية توصيات مفصلة بشأن المسؤوليات التي ستضطلع بها أجهزة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر، مع "إيلاء اعتبار خاص لدورى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي" (الفقرة ٢١٦).

١ - الجمعية العامة

٢٨ - الجمعية العامة، بوصفها أعلى هيئة حكومية دولية، هي الجهاز الأساسي لرسم السياسات والتقييم فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بمتابعة أعمال المؤئذن الثاني وتوصي الفقرة ٢١٧ بأنه "ينبغي للجمعية العامة أن تستعرض، في دورتها الثانية والخمسين، جدوى الخطوات المتخذة لتنفيذ نتائج المؤتمر". ويحيىء أيضا

في الفقرة نفسها أنه "في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ١٩٩٧ لغرض إجراء استعراض وتقدير شاملين لجدول أعمال القرن ٢١، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لموضوع المستوطنات البشرية في سياق التنمية المستدامة". ويوصي جدول أعمال المؤئل، في الفقرة ٢١٨ منه، أيضاً بأنه "ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في عقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠١ من أجل استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ نتائج المؤئل الثاني وينبغي أن تنظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات".

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٩ - ينص برنامج عمل المؤئل في الفقرة ٢١٩ منه على أن يقوم "المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً للدور المنوط به بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، بالإشراف على التنسيق على نطاق المنظومة في تنفيذ جدول أعمال المؤئل وتقديم توصيات في هذا الشأن. وينبغي أن يدعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستعراض عملية متابعة جدول أعمال المؤئل في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧". ويرد في جدول أعمال المؤئل، في الفقرة ٢٢٠ منه، أيضاً أن "لل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعقد اجتماعات لممثلي رفيعي المستوى من أجل تعزيز الحوار الدولي بشأن القضايا الحرجية المتعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة كذلك بشأن السياسات الواجب اتباعها لمعالجة هذه المشاكل من خلال التعاون الدولي. وفي هذا السياق، له أن ينظر في تحصيص جزء رفيع المستوى قبل عام ٢٠٠١ للمستوطنات البشرية ولتنفيذ جدول أعمال المؤئل باشتراك فعال ومشاركة من جهات منها الوكالات المتخصصة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي".

٤٥ - ويشير الأمين العام إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر، في استنتاجاته المتفق عليها ١/١٩٩٥، الفرع أولاً - باء (الفقرة الأولى)^(٤)، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، أن يقوم كل عام، في إطار جزئه التنسيقي، بإجراء استعراض للمواضيع الشاملة المشتركة بين مؤتمرات دولية رئيسية وأو المساهمة في استعراض عام لتنفيذ برنامج العمل لمؤتمر معين من مؤتمرات الأمم المتحدة.

٣ - لجنة المستوطنات البشرية

٤٦ - جاء في الفقرة ٢٢٥ من جدول أعمال المؤئل أنه "ينبغي للجنة المستوطنات البشرية، بوصفها لجنة دائمة تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يكون لها دور مركزي، في إطار منظومة الأمم المتحدة، في رصد تنفيذ جدول أعمال المؤئل وإسداء المشورة إلى المجلس في هذا الشأن". وينبغي أيضاً أن تساعد "المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عملية تنسيقه لتقديم التقارير بشأن تنفيذ جدول أعمال المؤئل مع المنظمات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تعتمد اللجنة على المدخلات التي تقدم من منظمات أخرى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومن مصادر أخرى، حسبما يكون ذلك مناسباً" (الفقرة ٤٦). ووفقاً للفقرة ٢٢٣ من جدول الأعمال، "ينبغي للجنة المستوطنات البشرية، وهي تضع في الحسبان توصيات

الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، أن تقوم في دورتها القادمة باستعراض برنامج عملها من أجل ضمان متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر على نحو فعال، بطريقة تتفق مع مهام وإسهامات الأجهزة الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن تقدم توصيات بشأن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار استعراضه لأنشطة هيئاته الفرعية". ويجيء في الفقرة ٢٢٧ كذلك أنه: "ينبغي أن تقوم لجنة المستوطنات البشرية، في معرض وضع برنامج عملها، بتحصص جدول أعمال المؤتمـل والنظر في أن تدرج في برنامج عملها متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤتمـل الثاني). ويمكن للجنة المستوطنات البشرية في هذا السياق أن تنظر في الكيفية التي يمكن لها بها أن تزيد من تطوير دورها الحفاز في تعزيز توفير الملائمة للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة". وفي النهاية، تلاحظ الفقرة ٢٢٥ من جدول الأعمال أنه ينبغي أن تكون لجنة "ولاية واضحة توفر لها مواردبشرية ومالية كافية، عن طريق إعادة تخصيص الموارد داخل الميزانية العادلة للأمم المتحدة، بغية الاضطلاع بولايـتها".

٤ - الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٢ - تنص الفقرة ٢٢٤ من جدول أعمال المؤتمـل على أنه "تدعى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لولاية كل منها، إلى استعراض وتعزيز ولاية لجنة المستوطنات البشرية، على أن يوضع في الحسبان جدول أعمال المؤتمـل وكذلك الحاجة إلى تدأوب الجهود مع اللجان الأخرى ذات الصلة ومتابعة المؤتمر، وإلى اتباع نهج عام على نطاق المنظومة بشأن تنفيذها".

٣٣ - وتوصي الفقرة ٢٣٠ من جدول الأعمال بأنه "ينبغي للهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثل لجنة التنمية المستدامة ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة ولجنة حقوق الإنسان ولللجنة المعنية بالسكان والتنمية، أن تولي، ضمن ولاياتها، الاهتمام الواجب للقضايا الخاصة بالمستوطنات البشرية، على نحو ما ورد في جدول أعمال المؤتمـل". وفي الفقرة ٢٢٣، يشدد جدول أعمال المؤتمـل أيضاً على "الدور الهام الذي تضطلع به لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في رصد تلك الجوانب من جدول أعمال المؤتمـل المتعلقة بامتثال الدول لأطراف للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

٣٤ - وجدير باللحظة، في هذا السياق، أن عدداً من فصول جدول أعمال القرن ^(٥)٢١، يوجه لمعالجة آثار الأنشطة التي تنشأ داخل المستوطنات البشرية. ومن ثم يوفر جدول أعمال المؤتمـل إطاراً تنظيمياً مفيدة لتنفيذ الجوانب ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا الصدد، سيستفاد استناداً تاماً من نظام الإبلاغ الذي أنشأته لجنة التنمية المستدامة، من أجل أمور في جملتها لفت انتباه لجنة المستوطنات البشرية للمعلومات المتصلة بتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١.

٥ - مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٣٥ - توجه الفقرات من ٢٣٤ حتى ٢٣٦ عدداً من التوصيات إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، تهدف إلى تقوية "الدعم الذي تقدمه للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني" وإلى تعزيز "مساهماتها في أعمال متابعة متكاملة ومنسقة" للموئل الثاني.

٣٦ - وقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، في البيان الافتتاحي الذي أدى به في الموئل الثاني، أموراً في جملتها المسائل التالية التي ما زالت صحيحة كنيرأس يهتدى به في متابعة المؤتمر داخل المنظومة:

"لقد كان من دواعي ارتياحي بصورة أخرى أن أرى أن هذا جهد جماعي حقيقي على صعيد المنظومة بأكملها. وقد أتى التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ثماره في كل من أعمال المؤتمر وفي العديد من الأحداث الموازية. ولن أدخل جهداً لكفالة الحفاظ على هذه الروح القوية للعمل الجماعي والتفاعل فيما بين الوكالات أثناء المرحلة الحرجة القادمة من ترجمة مقرراتكم إلى إجراءات ملموسة."

"وفي هذا الشأن، أود أن أشدد على ثلاثة متطلبات:

- يجب أن تشارك فرادى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في أنشطة متآزرة.
ويتسم هذا بأهمية خاصة نظراً للطابع متعدد الاختصاصات لهذا المؤتمر.

- ويجب أن تتكامل متابعة هذا المؤتمر مع الإجراءات الجاري الاضطلاع بها لتنفيذ نتائج مؤتمرات عالمية أخرى عقدت مؤخراً. وقد حدد الإطار لهذه المتابعة المتكاملة عن طريق فرق عمل موضوعية أنشأتها منظومة الأمم المتحدة.
والمسائل التي غطتها فرق العمل هذه -- العمالة وسبل الرزق المستدامة، وبيئة التمكين والخدمات الاجتماعية، جنباً إلى جنب مع التشديد على التخفيف من حدة الفقر -- هي مسائل حرجة بالنسبة لتنفيذ المقررات التي سيجري التوصل إليها في هذا المؤتمر.

- يجب أن نعطي دفعة إضافية في مرحلة المتابعة لتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، الذي جعل مشاركته النشطة ومساهماته المتنوعة لهذا المؤتمر فريداً ومثمراً للغاية.

٣٧ - والموئل الثاني، بالإضافة إلى أنه مؤتمر شراكة، هو حقاً إنجاز للمنظمة بأجمعها شمل المشاركة النشطة والمساهمة الفنية والمالية من جانب كامل أسرة مؤسسات وبرامج وصناديق منظومة الأمم المتحدة.

وكما أجمل أعلاه، ستؤدي هذه الكيانات دوراً رئيسياً في تنفيذ ومتابعة المؤهل الثاني. وستكون خبرتها الفنية ومعلوماتها ومواردها جوهرية لدعم المجموعة العريضة من الأنشطة الازمة لتعزيز تنفيذ جدول أعمال المؤهل على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني. وينبغي تنسيق هذه الأنشطة تنسيقاً فعالاً عن طريق الاعتماد على آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات المتاحة وعن طريق وضع واعتماد سياسات واستراتيجيات متكاملة قطاعياً للإجراءات التي تتخذ على جميع الأصعدة. ويورد مرفق هذا التقرير قائمة بالمجالات الفنية التي يجري فيها بالفعل إنشاء أو تعزيز ترتيبات تعاونية بين المؤهل والوكالات أو الصناديق أو البرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

٣٨ - ولجنة التنسيق الإدارية هي الجهاز الرئيسي المشترك بين الوكالات لكفالة تنسيق السياسات والبرامج فيما بين مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. و عملاً بالدعوة الواردة في جدول أعمال المؤهل للجنة التنسيق الإدارية بالقيام "باستعراض إجراءاتها على الصعيد المشترك بين الوكالات لكفالة التنسيق على نطاق المنظومة والمشاركة الكاملة لكياناتها في تنفيذ جدول أعمال المؤهل". ستكتفى لجنة التنسيق الإدارية، وبصفة خاصة عن طريق لجنتها الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية ولجنتها المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، الاستجابة الفعالة فيما بين الوكالات لجدول أعمال المؤهل وإيلاء اعتبار كافٍ بعد المستوطنات البشرية في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة. أما الطلب الآخر الوارد في جدول أعمال المؤهل بأن يدرج تنفيذه في ولايات فرق العمل ذات الصلة المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية، ولا سيما من عهد إليها منها بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، فيتنتظر تماماً مع ما يعتزمه الأمين العام، حسبما جاء في البيان الافتتاحي الذي أدى به في المؤهل الثاني الوارد أعلاه، ويجري متابعته بنشاط أيضاً.

٣٩ - وسيجري، حسب المطلوب، تنسيق أنشطة التعاون التقني ذات الصلة، التي ستضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لدعم العناصر القطاعية من خطط العمل الوطنية، وذلك عن طريق نظام المنسيقين المقيمين، على الصعيد القطري. واستجابة للاحتياجات الوطنية، سيقدم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "المؤهل"، بالتعاون الوثيق مع المنسق المقيم، الدعم لعنصر المستوطنات البشرية في المذكرات الاستراتيجية القطرية، حيثما وجدت، أو صكوك التخطيط الوطنية الأخرى. وبصورة أعم، سيتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات المعنية في الترويج للتعزيز والتكميل الفعالين للدعم العام الذي تقدمه المنظومة للإجراءات الوطنية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد.

٤٠ - وللمؤسسات المالية الدولية دور رئيسي تؤديه في تعبئة الموارد لتنفيذ جدول أعمال المؤهل، على الصعيدين الوطني والم المحلي، في مجالات حرجية في تنمية المستوطنات البشرية مثل تنمية الهياكل الأساسية، والخدمات الأساسية، والأراضي، وتمويل الإسكان، والنقل والمواصلات، والطاقة ، وتنمية صناعة المعمار والبناء، والمأوى. وتشهد المشاركة النشطة من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف وصناديق التنمية الإقليمية ودون الإقليمية في المؤهل الثاني على رغبتها في تعزيز الحوار بشأن السياسات وتطوير مبادرات جديدة في هذا المجال. و عملاً بجدول أعمال المؤهل، ستسعى هذه المنظمات إلى أن تزيد إدماج

هدف توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في سياساتها وبرامجها وعملياتها عن طريق أمور في جملتها إيلاء أولوية أعلى لهذه الغايات في برامج إقراضها، حيثما أمكن تطبيق ذلك. وستستطع أيضاً مع البنك الدولي وغيره من المنظمات المعنية إمكانية عقد اجتماعات تشاور تشمل مؤسسات بريتون وودز وغيرها من منظمات التمويل الدولية والإقليمية ذات الصلة لالتماس طرق ووسائل جديدة لإيلاء الأولوية في الاهتمام لدعم تنفيذ جدول أعمال المؤهل.

٦ - ترتيبات الأمانة العامة للأمم المتحدة

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل)

٤١ - يجدر بالذكر أنه عقب عقد أول مؤتمر للأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في فانكوفر، في كولومبيا البريطانية، عام ١٩٧٦، واستناداً إلى توصياته، ظهر توافق في الآراء بشأن ضرورة اتخاذ الترتيبات المؤسسية لتوفير جهة وصل داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز ودعم الجهد المتضاد والمنهجي الذي يبذله المجتمع الدولي من أجل تنمية المستوطنات البشرية. وقد أسفر ذلك عن قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، الذي أنشأت فيه الجمعية العامة كلًا من لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) الذي يقوم بعمل أمانة اللجنة. ومنذ ذلك الحين، وأصلت هذه الترتيبات المؤسسية تعزيز طائفتها من القدرات الفنية والابتكار، فضلاً عن فعالية العمليات، كما تبدى ذلك بصورة خاصة في أنشطة التعاون التقني واسعة المدى التي يضطلع بها المركز والتي تشمل الأغلبية العظمى من البلدان النامية.

٤٢ - ومن ثم ساهمت الترتيبات المؤسسية القائمة، التي تتالف من لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل)، في خلق وعي واهتمام مرتفع في جميع أنحاء العالم بقضايا المستوطنات البشرية ونحوها، كما تبدى ذلك في المؤهل الثاني، في تعبئة قاعدة واسعة تؤيد تنمية المستوطنات البشرية. ومن بين المبادرات ذات الصلة التي تمثل ذلك عنها على مر السنين، يجدر بالذكر إعلان واحتفال المجتمع الدولي بعام ١٩٨٧ بوصفه السنة الدولية لإيواء المشردين، واعتماد المجتمع الدولي في عام ١٩٨٨ الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠^(١)، اللذين سمت الجمعية العامة اللجنة والمركز لتوفير القيادة على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الأمانة، على التوالي، وذلك من أجل تنفيذهما. وقد كللت هاتان المبادراتان بمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤهل الثاني) الذي اقتربته لجنة المستوطنات البشرية بادئ ذي بدء والذي سمت الجمعية العامة المركز أمانة فنية له. ومن الأهمية بمكان أيضًا أن يلاحظ في هذا الشأن أن لجنة التنمية المستدامة، كما توكى ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، قد سمّت مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) كمدير مهام لتنفيذ الفصل المتصل بالمستوطنات البشرية من جدول أعمال القرن ٢١ (الفصل ٧).

٤٣ - واعترافاً بهذه المساهمة، خلص جدول أعمال المؤهل إلى ضرورة تسمية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) كجهة وصل لتنفيذ وإعادة تأكيد أن المهمة الأولى للمركز "تمثل في تقديم

الخدمات الفنية للجنة المستوطنات البشرية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية المعنية بتوفير المأوى الملائم للجميع وبنمية المستوطنات البشرية المستدامة". وترد قائمة شاملة بالمسؤوليات التي سيضطلع بها المركز في الفقرة ٢٢٨ من جدول الأعمال، التي تؤكد ضرورة تركيز المركز "على أهداف محددة جيداً وعلى قضايا استراتيجية". ويضيف جدول الأعمال قائلاً إنه "على ضوء استعراض ولاية لجنة المستوطنات البشرية ...، سيلزم أيضاً تقييم وظائف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بغية إعادة تنشيطه" (الفقرة ٢٢٩).

٤٤ - وتحتطلب الفقرة ٢٢٩ كذلك إلى الأمين العام "أن يكفل أداء المركز لعمله على نحو أكثر فعالية، وذلك من خلال تزويده، في جملة أمور، بالموارد البشرية والمالية الكافية في إطار الميزانية العادلة للأمم المتحدة". وستنتهي طرق تعزيز فعالية المركز في سياق العملية الشاملة لتنشيط وتعزيز القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة التي تجري حالياً، واستمراره باستعراض ولاية اللجنة ومهام المركز المنصوص عليه في جدول أعمال الموئل. وفي الوقت نفسه، سيبحث المركز بنشاط إمكانيات توفير دعم مالي من مصادر تمويل غير تقليدية، التي فتح الباب أمامها من جراء الشراكات الجديدة التي أنشأتها أمانة الموئل مع جهات من بينها القطاع الخاص المنظم والمؤسسات الخاصة والسلطات البلدية والمحليّة.

دال - إشراك السلطات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص

٤٥ - أدخل الموئل الثاني، بالمساعدة على تحديد مصالح الفئات الرئيسية وقدراتها وأدوارها المحتملة ومساهماتها، علاقات عمل جديدة ومبكرة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في ميدان تنمية المستوطنات البشرية والمأوى. ويتضمن جدول أعمال الموئل توصيات هامة تهدف إلى تعزيز مواصلة وتنمية هذه العلاقات، على صعيدي وضع السياسات وتنفيذها. ويلفت الانتباه بصفة خاصة إلى التوصية بأن تستعرض لجنة المستوطنات البشرية طرق عملها كي تشرك في عملها ممثلي السلطات المحلية والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في ميدان المستوطنات البشرية المستدامة والمأوى، مع مراعاة نظمها الداخلي.

٤٦ - وننظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص في ميدان تنمية المستوطنات البشرية، يشجع الأمين العام بقوة الدول الأعضاء على تيسير مواصلة الحوار بشأن السياسات بين الفئات الرئيسية والشركاء الرئيسيين على الصعيدين الوطني والمحلي، الذي بدأ بعملية الموئل الثاني.

رابعاً - الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة

٤٧ - قد تود الجمعية العامة، في دورتها الحالية، أن تنظر في إدراج العناصر التالية في قرارها بشأن تنفيذ ومتابعة الموئل الثاني:

- (أ) أن تطلب إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الالتزام بالتنفيذ الكامل والفعال لجدول أعمال المؤئذ عن طريق التكثير بوضع وأو تعزيز خطط العمل/البرامج الوطنية لتحقيق هدفي توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، بما في ذلك إنشاء أو تحسين آليات وطنية لتنسيق الإجراءات على جميع الأصعدة؛
- (ب) أن تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقدم دعمها الكامل للحكومات والمجتمع الدولي في تنفيذ جدول أعمال المؤئذ في سياق متابعة متكاملة لجميع المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرًا؛
- (ج) أن تدعو السلطات المحلية وجميع عناصر المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، للمساهمة بنشاط في تنفيذ جدول أعمال المؤئذ؛
- (د) أن تقرر إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة المستوطنات البشرية في سياق التنمية المستدامة في دورتها الاستثنائية لعام ١٩٩٧ المعنية باستعراض جدول أعمال القرن ٢١؛
- (ه) أن تقرر أيضاً أن تستعرض، في دورتها الثانية والخمسين، فعالية التدابير المتخذة لتنفيذ نتائج المؤتمر؛
- (و) أن تقرر كذلك أن تجري، في عام ٢٠٠١، تقييمًا عاماً لتنفيذ نتائج المؤئذ الثاني بغية النظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات؛
- (ز) أن تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى استعراض متابعة جدول أعمال المؤئذ في دورة المجلس الموضوعية لعام ١٩٩٧؛
- (ح) أن تدعو لجنة المستوطنات البشرية إلى أن تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاستعراض الذي سيجريه في عام ١٩٩٧ لمتابعة جدول أعمال المؤئذ واستعراض برنامج عمله كي يكفل المتابعة والتنفيذ الفعالين لنتائج المؤتمر على نحو يتسم مع مهام ومساهمات الأجهزة الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وأن يقدم توصيات في هذا الشأن إلى المجلس في إطار استعراضه لهيئاته الفرعية؛
- (ط) أن تدعو هيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن تولي، في إطار ولاياتها، الاهتمام الواجب لقضايا المستوطنات البشرية كما ترد في جدول أعمال المؤئذ؛

(ي) وأن تحيط علما باعتزام الأمين العام كفالة التنسيق الفعال لتنفيذ جدول أعمال المؤئذ وإيلاء الاعتبار الملائم لاحتياجات المستوطنات البشرية في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة، وأن تدرج تنفيذ جدول أعمال المؤئذ في جدول أعمال أجهزة لجنة التنسيق الإدارية، وفي الولايات فرق العمل الموضعية التي تعزز المتابعة المتكاملة والمنسقة، على الصعيد المشترك بين الوكالات، لنتائج المؤتمرات العالمية المعقدة مؤخرا.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٧ (A/50/37).
- (٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئذ الثاني)، اسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.
- (٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣ (A/50/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٢٢.
- (٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٨، الإضافة .(A/43/8/Add.1)

مرفق

مجالات التعاون بين المؤئل وعناصر منظومة الأمم المتحدة

يجري وضع أو تعزيز ترتيبات تعاونية في مجالات فنية بين المؤئل والمنظمات والهيئات والصناديق التالية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة:

- (أ) منظمة العمل الدولية: توسيع وحماية العمالة والعمل، تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اتخاذ تدابير تعاونية وغيرها من التدابير التي ترمي إلى تحقيق الأثر الأمثل لبرامج الاستثمارات المتصلة بالماوى على خلق فرص العمالة وتحفيض حدة الفقر؛
- (ب) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): حفظ المستوطنات ذات القيمة التاريخية والثقافية والمحافظة عليها؛ والربط الشبكي مع المؤسسات التعليمية والعلمية المتصلة بالمستوطنات البشرية؛
- (ج) منظمة الصحة العالمية: تعزيز الخدمات الصحية وربط الصحة العامة بالخدمات الحضرية الأساسية؛ والانضمام إلى الشراكات المشتركة بين الوكالات وتشجيعها؛
- (د) البنك الدولي: دعم توفير الخدمات الحضرية الأساسية، وتحسين البيئة الحضرية وتعزيز المالية الحضرية؛ وصياغة أطر استراتيجية لتحفيض حدة الفقر في المناطق الحضرية بالبلدان النامية؛
- (هـ) صندوق النقد الدولي: تقديم المساعدة الفنية والمشورة في مجال السياسات بشأن التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل زيادة تمويل القطاع الخاص للمساكن والهيكل الأساسية؛
- (و) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية: إقامة روابط بين التحضر وزيادة السكان وأثر ذلك على أمور في جملتها المناخ والأرصاد الجوية والهيدرولوجيا التشغيلية وموارد المياه؛
- (ز) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو): الإنتاجية الصناعية الحضرية، لا سيما في مجالات تنمية الهياكل الأساسية، وقطاعات التشييد والبناء؛
- (ح) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): رصد الاتجاهات الرئيسية للتحضر وأثر السياسات الحضرية فيما يتصل بالتغييرات في البيئة الاقتصادية العالمية، وبصفة خاصة آثار التحرر الدولي من القيود المالية على تمويل المساكن والحضر في البلدان النامية؛

- (ط) برنامج الأمم المتحدة للبيئة: تقدیر البيئة ورصدها وتقييمها، لا سيما في مجالات الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، والنقل واستراتيجيات إدارة الفضلات، والموارد الساحلية وموارد المياه العذبة، وإدارة الفضلات الخطرة والحد من المواد التي تؤدي إلى نضوب طبقة الأوزون والتخلص منها تدريجياً، وتحفيض غازات الدفيئة؛
- (ي) مكتب موضوع الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: تنسيق تخفيف حدة الكوارث، والإغاثة في حالات الكوارث والإبلاغ من الكوارث بعد وقوعها وجهود التعمير، وتنسيق إعادة اللاجئين إلى الوطن ومبادرات إعادة التوطين؛
- (ك) برنامج الأغذية العالمي: ربط معونة الأغذية بتوفير الهياكل الأساسية الريفية والحضرية، لا سيما بعد وقوع صراع مدني، مع التشديد بوجه خاص على دور المرأة؛
- (ل) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تعزيز التنمية التي تنصب على خدمة الناس وذلك عن طريق تقديم الدعم للبرامج المواضيعية ومتعددة القطاعات التي تضطلع بها الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء عن طريق شبكته من المكاتب القطرية؛ وتقديم الدعم لتبنيه وتنسيق موارد المانحين والموارد الداخلية من أجل بناء القدرات؛
- (م) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): تقديم خدمات أساسية حضرية، وحماية الطفل والدفاع عنه والترويج للإشراك الاجتماعي والمساواة؛
- (ن) صندوق الأمم المتحدة للسكان: تخفيف حدة الفقر في الحضر والريف والقضاء عليه عن طريق برامج الصحة الإنجابية المناسبة وإجراء بحوث بشأن الروابط فيما بين السكان والهجرة والزيادة في الحضر وأثرها على المستوطنات البشرية؛
- (س) جامعة الأمم المتحدة: نشر طرق وأدوات البحث ذات الصلة بالتحضر والتنمية الحضرية؛
- (ع) مركز حقوق الإنسان: إدماج استراتيجيات جدول أعمال المؤهل في أنشطة حقوق الإنسان الجارية والمقبلة؛ وإنشاء خدمات استشارية ميدانية ومساعدة تقنية؛
- (ف) برنامج متطلع للأمم المتحدة: حفز مساهمات المتطوعين على جميع الأصعدة لدعم الجماعات الضعيفة وبهدف محدد هو بناء القدرات لمكافحة الفقر؛
- (ص) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين في المسائل التي يشملها جدول أعمال المؤهل.

- - - - -